

Distr.: General
9 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية

التحديات الدولية للتنمية المستدامة: اتساق السياسات على الصعيد العالمي ودور الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٥ المعنون "نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد". وهو يستعرض الاتجاهات الأخيرة في مجالات التجارة والتدفقات المالية والهجرة الدولية لتوضيح الترابط المتنامي في الاقتصاد العالمي. ويحث في التقرير بأن الاختلالات المستمرة في مجالات التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا والمالية الدولية تتطلب اهتماماً عاجلاً على مستوى السياسات إذا أريد أن يتحقق هدف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بشكل منصف يشمل الجميع في العقود المقبلة. ولا يزال عدم الاتفاق على اختتام جولة مفاوضات الدوحة يشكل أكبر فجوة في تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. وهناك حاجة إلى تحسين عملية تيسير نقل التكنولوجيا لإعطاء البلدان النامية فرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة بأسعار معقولة لدعم الاستراتيجيات المستدامة. وقد أبرزت الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة الحاجة إلى ممارسة الرقابة العامة على النظام

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040912 040912 12-45770 (A)



المالي وإلى زيادة التعاون في تعزيز شبكات الأمان المالي العالمية بغية توفير سيولة دولية كافية للتعامل مع الصدمات. وستتوجب معالجة أوجه القصور في المساءلة والتمثيل في عدة مؤسسات خاصة بالحوكمة الاقتصادية العالمية من أجل تعزيز مشروعية الحوكمة العالمية وفعاليتها، وللأمم المتحدة، باعتبارها المنتدى الرئيسي للحكومات لمناقشة المشاكل الاجتماعية والبيئية العالمية وحلّها، دور أساسي في مجال الحوكمة الاقتصادية العالمية. وينبغي تعزيز منظومة الأمم المتحدة حتى تمارس هذا الدور على نحو أكثر فعالية.

أولا - مقدمة

١ - كان الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة المعقودة في عام ١٩٧٤ (القرار ٣٢٠١ (د-٦))، دعوة إلى تحمل المسؤولية المشتركة والمتميزة عن التنمية المنصفة للجميع. إذ دعت فيه الدول الأعضاء إلى نظام اقتصادي "من شأنه أن يصحح أوجه التفاوت ويرفع المظالم القائمة ويتيح إمكانية سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ويكفل تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية باطراد ويضمن السلام والعدالة للأجيال الحالية والمقبلة". ودعا برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار ٣٢٠٢ (د-٦)) إلى المساواة بين الدول في السيادة، مع القيام في الوقت ذاته يخص البلدان النامية بمعاملة تفضيلية وغير تبادلية، ويعتمد تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا كلما كان ذلك ممكنا.

٢ - ولقد تغير الاقتصاد العالمي بشكل كبير منذ اعتماد الإعلان في عام ١٩٧٤. فقد أصبح أكثر تكاملا بكثير، في حين جرى تحرير الأسواق من القيود التنظيمية. ونمت الاقتصادات الناشئة بسرعة، محدثة تحولا في التوازن العالمي للقوة الاقتصادية. ولئن عرفت هذه الاقتصادات "تقاربا" باتجاه مستويات معيشة البلدان المتقدمة النمو، فقد زاد تراجع بلدان عديدة أخرى. وهذه الحقيقة الأخيرة هي أحد أعراض أوجه اللامساواة العالمية الآخذة في الاتساع. وتسلبت الزيادة في النشاط البشري ضغطا متزايدا على البيئة الطبيعية لكوكب الأرض. ويهدد تغير المناخ التقدم المادي في جميع البلدان، ولكن على وجه الخصوص تقدم العديد من البلدان النامية القابلة للتأثر بظروف الطقس المتغيرة، وارتفاع مستويات مياه البحر والتهديدات البيئية الأخرى. وتشكل الاتجاهات الديموغرافية العالمية - بما في ذلك الهجرة والتحضر وشيخوخة السكان - تحديات إضافية ذات تداعيات دولية.

٣ - وتتجلى الزيادة في عمق التكامل الاقتصادي في التزايد المطرد للتدفقات التجارية للسلع والخدمات والاستثمارات العابرة للحدود وتدفقات رأس المال، وفي زيادة تنقل اليد العاملة. وغذى هذه التطورات تحرير التجارة وحساب رأس المال، والتقدم التكنولوجي (بما في ذلك في مجالي النقل والاتصالات)، وتغير أنماط الإنتاج من خلال التغيرات القيمة العالمية. وأتاح التغير التكنولوجي ونمو التجارة للبلدان النامية فرصا إضافية للنمو الاقتصادي، واستفادت بعض البلدان، مثل الصين والبلدان الصناعية الجديدة في شرق آسيا، من هذه الفرص وهي تندمج في الاقتصاد العالمي.

٤ - ويساهم النمو السريع لاقتصاداتها أيضا في انخفاض درجة الفقر في العالم. إذ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من ٤٧ في المائة

في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤ في المائة على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل انخفاضاً من أكثر من بليون نسمة إلى أقل من ١,٤ بليون نسمة. وانخفض معدل الفقر في الصين من ٦٠ في المائة إلى ١٣ في المائة في هذه الفترة^(١). إلا أن التقدم المحرز على تلك الجبهة متفاوت. إذ لا يزال الفقر منتشرًا في منطقة بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، ومع زيادة تخلف هاتين المنطقتين عن الركب، ازدادت أوجه اللامساواة في العالم. ويوجد في العالم قرابة ٢٠٠ مليون عاطل عن العمل، ويعيش ٩٠٠ مليون عامل آخر مع عائلاتهم تحت خط الفقر البالغ دولارين لليوم^(٢). وسيمثل تصحيح هذا الاتجاه نحو التباعد في الاقتصاد العالمي من أجل الحيلولة دون تحوله إلى مصدر جديد للتوتر الانعدام الأمن تحدياً رئيسياً في العقود المقبلة.

٥ - ويقلص الدور المتزايد للاستثمار المباشر الأجنبي والسلاسل القيمة العالمية في توجيه الإنتاج والتجارة وتطوير التكنولوجيا من مجال تدخل الحكومات الوطنية على مستوى السياسات. وتقلص القواعد القائمة في التجارة المتعددة الأطراف جزءاً من مجال السياسات الوطنية للبلدان النامية، ولا سيما في استخدام تدابير تدعم تطوير الصناعات المحلية والقدرة الإنتاجية، التي تكون في كثير من السياقات حاسمة لتعزيز التنوع الاقتصادي وتطوير القدرة المحلية على تنظيم المشاريع.

٦ - ويزيد الترابط أيضاً قابلية البلدان النامية للتأثر بالصدمات الخارجية. فقد كان للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ولما نجم عنها من أزمة اقتصادية في البلدان المتقدمة النمو أثر سلبي على البلدان النامية من خلال تقليص فرص التصدير وزيادة تقلب تدفقات رأس المال وأسعار السلع الأساسية. واتسمت المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي مصدر مهم للتمويل الإنمائي بالنسبة لكثير من البلدان المنخفضة الدخل، هي الأخرى بالتقلب من منظور البلدان المتلقية للمساعدة^(٣)، وفي الآونة الأخيرة أدى التقشف المالي في العديد من البلدان المانحة إلى تخفيضات في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية^(٤). وازدادت معدلات البطالة العالمية،

(١) انظر الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.I.4).

(٢) منظمة العمل الدولية، *Global Employment Trends 2012: Preventing a deeper jobs crisis* (جنيف، ٢٠١٢)، ويمكن الاطلاع على المرجع على الموقع الشبكي التالي:
http://www.ilo.org/global/research/global-reports/global-employment-trends/WCMS_171571/lang--en/index.htm

(٣) انظر، مثلاً دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة تنظيم التنمية على النطاق العالمي، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.II.C.1)، الفصل الثالث.

(٤) في عام ٢٠١١، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية.

ويعاني ملايين آخرون إما في مجالات العمالة الناقصة أو العمالة الهشة. وبالمثل، بينت أزمته الغذاء والوقود لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ كيف تؤثر مشاكل تنشأ في بعض أنحاء العالم سلباً وبقوة على البلدان النامية بصفة خاصة.

٧ - وتنعكس الزيادة في قابلية التأثر بالصدمات الاقتصادية في زيادة مدى تواتر الظواهر المناخية الحادة وشدتها مثل الفيضانات وحالات الجفاف الناجمة عن تغير المناخ. ويهدد تحول الأنماط المناخية الممارسات الزراعية التقليدية، والأمن الغذائي، ويسرّع ارتفاع درجات الحرارة التصحر، ويزيد ارتفاع مستويات سطح البحر من مخاطر الفيضانات الكارثية. وهناك أدلة على أنه يجري أيضاً حرق حدود أخرى لتحمل كوكب الأرض مثل فقدان التنوع البيولوجي وتحمض المحيطات، مما يؤدي إلى تغييرات وخيمة محتملة في النظم الإيكولوجية. والبلدان النامية، والفقيرة منها على وجه الخصوص، هي الأقل قدرة على التعامل مع هذه التغيرات وهي بالتالي الأكثر قابلية للتأثر بالمخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

٨ - وستؤثر التغيرات الديمغرافية في العقود المقبلة تأثيراً شديداً على الترابط العالمي المتزايد. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيحتاج الاقتصاد العالمي إلى امتلاك القدرة على توفير الحياة الكريمة لأكثر من تسعة بلايين نسمة، يعيش ٨٥ في المائة منهم في البلدان النامية. وما برح التقدم في مجال التنمية البشرية على الصعيد العالمي يساعد على التخفيض بشكل جذري في معدلات الوفيات وتمكين البشر من العيش مدة أطول. ونتيجة لذلك، يشيخ سكان العالم بسرعة. فبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون شخص واحد من كل أربعة أشخاص يعيشون في البلدان المتقدمة وشخص واحد من كل سبعة أشخاص يعيشون في ما يعرف الآن بالبلدان النامية قد تجاوزوا الخامسة والستين من العمر. وسيزيد هذا من الضغط المسلط على قدرة نظم المعاشات التقاعدية والنظم الصحية على البقاء مالياً.

٩ - وقد يؤدي وجود مجموعات سكانية تتناقص أعدادها وأخذة في الشيخوخة في البلدان المتقدمة النمو واستمرار أوجه اللامساواة بين البلدان إلى تدفقات هجرة أكبر بكثير مما يحدث اليوم^(٥). والهجرة الدولية ظاهرة متنامية بالفعل، تؤثر على جميع بلدان العالم تقريباً. وتشير التقديرات إلى أنه كان هناك في عام ٢٠١٠ نحو ٢١٤ مليون مهاجر في جميع أنحاء

(٥) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة تنظيم التنمية على النطاق العالمي، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.II.C.1)، الفصل الأول.

العالم، وهو ما يمثل ثلاثة في المائة من مجموع سكان العالم^(٦). وبما أن من المتوقع أن يحدث معظم نمو السكان في المستقبل في أقل البلدان نمواً، يرجح أن يزداد ضغط الهجرة.

١٠ - ولمواجهة هذه التحديات، والاستمرار في نفس الوقت في جني فوائد العولمة، لا بد من استجابة عالمية متسقة على مستوى السياسات. ورغم تغيّر البيئة الاقتصادية العالمية بشكل كبير منذ عام ١٩٧٤، ما زال من الممكن أن يوفر الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد إطاراً مفيداً لاستجابة من هذا القبيل.

١١ - ويبرز الإعلان أوجه اللامساواة المستمرة التي كرسها النظام الاقتصادي الدولي والتي تمنع المجتمع الدولي من تحقيق التنمية المتوازنة، وكذلك قابلية البلدان النامية للتأثر بالصدمات الخارجية في عالم مترابط الترابط. وأوصى برنامج العمل باتخاذ تدابير محددة لمواجهة هذه التحديات، منها تثبيت أسعار المواد الأساسية بإنشاء مخزونات احتياطية دولية من السلع الأساسية، وتحسين إمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، وإعمال نظام أفضليات معمم لها، وتحقيق استقرار النظام النقدي الدولي وتحسين تمثيل البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

١٢ - غير أنه لم يتم أبداً تنفيذ العديد من جوانب الإعلان وبرنامج العمل. فبعد مرور أربعة عقود تقريباً عن اعتماد الإعلان وبرنامج العمل، لا تزال بلدان نامية عديدة تعتمد على تصدير المواد الخام، وهي قابلة للتأثر بتزايد تقلب أسعار المواد الخام. وقد أدى التحرير المالي إلى تزايد المخاطر، وكذلك إلى تدفق صاف لرأس المال من البلدان النامية إلى الخارج. وأصبحت الأزمات المالية، متكررة بشكل متزايد كما يتسع نطاق أثرها. ويسهم ما ينتج عن ذلك من تراكم الاحتياطات من العملة الأجنبية في العالم النامي - من أجل الحماية من الصدمات المالية - بدوره في أوجه اختلال عالمية على مستوى الاقتصاد الكلي، كما يمنع في نفس الوقت استخدام هذه الموارد في الاستثمارات المنتجة. ولم يتحسن تمثيل معظم البلدان النامية في الحوكمة العالمية رغم تحسنه بالنسبة لبعض البلدان المتوسطة الدخل منها.

١٣ - وأدت الأزمة المالية العالمية والركود العالمي الناجم عنها إلى تجدد النداءات لإعادة النظر في الحوكمة الاقتصادية العالمية. والخطر الإضافي الذي يشكله تغير المناخ والتحديات الديمغرافية، والاحتياجات الهائلة من التمويل للتكيف مع تغيّر المناخ، والتخفيف من حدة تأثيراته إنما تضيف قدراً أكبر من الاستعجال على هذه النداءات.

(٦) الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: المهاجرون حسب العمر والجنس Trends in international migrant stock: migrants by age and sex، قاعدة بيانات الأمم المتحدة، POP/DB/MIG/Stock/Rev.2011 متاح على الموقع esa.un.org/MigAge.

١٤ - وسيعرض هذا التقرير بعض التوجهات الممكنة لإقامة نظام اقتصادي عالمي يدير الترابط العالمي على نحو فعال ومتناسك، ويساهم في التغلب على أوجه التفاوت في العلاقات الاقتصادية العالمية غير المتكافئة ويهيئ الظروف اللازمة للتنمية المستدامة. وتجري في الفرع "ثانياً" مناقشة شتى وسائل العولمة وما تطرحه من تحديات بالنسبة للنمو المطرد والمنصف والشامل للجميع وتجري في الفرع "ثالثاً" مناقشة الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة العالمية في مجالات التجارة والتكنولوجيا والمالية لمواجهة التحديات والتغلب على العولمة غير المتكافئة. ويجري في الفرعين "رابعاً" و "خامساً" تحديد الثغرات وأوجه القصور وعرض خيارات لنظام حوكمة عالمي متناسك ولدور الأمم المتحدة في هذا النظام من أجل تحقيق النمو المطرد والمنصف والشامل للجميع وترد الاستنتاجات في الفرع "سادساً".

ثانياً - وسائل العولمة غير المتوازنة وتحديات النمو المطرد والمنصف والشامل للجميع

١٥ - هناك ثلاث وسائل هامة للعولمة غير المتوازنة هي التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا واستحداث التكنولوجيات الجديدة والمالية الدولية. والحوكمة العالمية في هذه المجالات لم تواكب نسق العولمة، وأسفر عن ذلك أن توسعها لم تستفد منه البلدان النامية دائماً.

التجارة الدولية

١٦ - توسعت التجارة العالمية توسعاً كبيراً خلال العقود الأخيرة. وازدادت الصادرات العالمية بخمسة أضعاف منذ عام ١٩٨٠ وأدت البلدان النامية دوراً هاماً في عملية التوسع الإجمالية. وقد أحدث هذا التوسع التخفيض التدريجي في الحواجز التجارية وتغيير أنماط الإنتاج العالمية. ويعزى جزء كبير من الزيادة المعتدلة في حجم التبادل التجاري إلى زيادة التجارة في السلع الوسيطة، وفقاً للاتجاه العالمي نحو توفير السلع والخدمات عن طريق سلاسل القيم العالمية^(٧). وتهيمن الشركات عبر الوطنية وسلاسل القيم أو التوريد العالمية بشكل متزايد على الإنتاج العالمي، وتؤدي هذه الشركات دوراً هاماً ومنتزاعاً في الاقتصاد العالمي.

١٧ - وهناك عامل آخر يكمن وراء التوسع الملاحظ في التجارة العالمية هو زيادة الاستعانة بمصادر خارجية على الصعيد الدولي وترحيل الخدمات إلى الخارج، وقد يسّرت ذلك الابتكارات العميقة المدى في تكنولوجيا الاتصالات. وخلاصة القول، إن أنماط التجارة قد

(٧) منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية ٢٠٠٩ (جنيف، ٢٠٠٩).

انتقلت من تخصص بلدان في مجال السلع، كتركز التصنيع في بلدان الشمال وإنتاج السلع الأساسية في بلدان الجنوب، إلى تخصص داخل الشركات والشبكات من حيث المهام، إذ اكتسب الجنوب ميزة كبيرة في إنتاج المصنوعات.

١٨ - ويسر تحرير التجارة هذه العملية. فقد جرى تشجيعه كجزء من الإصلاحات المركزة على السوق في البلدان النامية في الثمانينات والتسعينات. وشاركت البلدان النامية بنشاط في جولة أوروغواي وفي إنشاء منظمة التجارة العالمية. وقبلت بتقديم تنازلات هامة، كفتح أسواقها وقبول طائفة كبيرة من الالتزامات العملية التي تتطلب إدخال تغييرات على القوانين المحلية التي تتعارض مع الالتزامات المرتبطة بالعضوية، مما جعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر تقييدا.

١٩ - ولا يزال الإطار المتعدد الأطراف يسمح بأنواع معينة من الإعانات وبيع المرونة في فرض تعريفات لدعم المنتجين المحليين. غير أن من آثار تزايد الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية تقييد بعض أوجه المرونة تلك مما يزيد من تقليص الحيز السياسي المتاح للبلدان النامية. ومنذ أوائل التسعينات، وفي ضوء بطء التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة، تسعى البلدان المتقدمة النمو إلى إبرام اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية مع البلدان النامية. وفي الكثير من الحالات تفرض هذه الاتفاقات واجبات ملزمة على الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بتحرير الاستثمارات وحمايتها، وبسياسات المنافسة والمشتريات الحكومية، وهي تزيد بذلك من كبح السياسات الحكومية التي تشجع الشركات المحلية أو الاقتصادي المحلي ومن حظرها^(٨).

٢٠ - ولم يتمكن العديد من البلدان النامية من التخلص من اعتمادها الشديد على الصادرات من المواد الأولية والحد من تعرضها لتقلبات الأسواق العالمية، ومن المرجح أن ذلك يعود جزئيا إلى نمط تحرير التجارة وفشل الجهود الوطنية في مجال السياسات. فخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تزايدت حصة السلع الأساسية الأولية والمصنوعات القائمة على الموارد الطبيعية من مجموع الصادرات في أمريكا الجنوبية وفي بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مقارنة بالعقد السابق^(٩).

(٨) Kenneth Shadlen, "Policy space for development in the WTO and beyond: the case of intellectual property rights", Global Development and Environment Institute Working Paper, No. 05-06 (Medford, Tufts University, 2005).Massachusetts:

(٩) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠؛ إعادة تنظيم التنمية على النطاق العالمي (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.10.II.C.1)، الفصل الرابع.

٢١ - ورغم الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، حدث انخفاض في معدلات التبادل التجاري للمنتجات الزراعية الاستوائية، وتواجه الصناعات الجنسية أيضا ترددا في معدلات التبادل التجاري. ويبرز ذلك أهمية تحقيق تحول هيكلي في اتجاه مزيد من التنوع في التصدير والإنتاج.

٢٢ - والتزمت البلدان الأكثر استفادة من التجارة، لا سيما الصين وبلدان شرق آسيا الحديثة العهد بالتصنيع، نهجا واقعيا يجمع بين الانفتاح التدريجي للمنافسة من الأسواق الخارجية والتآزر الفعلي بين القطاعين الخاص والعام من أجل بناء قدرة تنافسية حيوية على الأجل الطويل. ومع ذلك، فإن القواعد التجارية السارية لن تسمح باستمرار العديد من الاستراتيجيات التي تستخدمها هذه البلدان بنجاح لكفالة تقديم الدعم للشركات القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

٢٣ - وخلاصة القول إن من الصعب إيجاد حل للتعارض بين التنمية الاقتصادية ومبدأ عدم التمييز في النظام التجاري. وكان يتعين في جولة الدوحة وضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها في صميم جدول الأعمال، ولكن المفاوضات توقفت بسبب الخلافات حول كيفية التطبيق العملي لمبدأ وضع قواعد مشتركة لكن متميزة. وتشكل القواعد التجارية المتعددة الأطراف السارية عقبات أمام نقل التكنولوجيا، الأمر الذي يجعل تنمية الصناعات التي تستخدم التكنولوجيات المراعية للبيئة أكثر تكلفة.

نقل التكنولوجيا

٢٤ - التكنولوجيا مدخل حاسم للتنمية والابتكارات التكنولوجية هي إلى حد بعيد محرك النمو الاقتصادي. والتحول الاجتماعي والاقتصادي هو الذي أتاح ارتفاع مستوى المعيشة في البلدان المتقدمة النمو في الوقت الراهن قد تسنى بفضل التغيير التكنولوجي.

٢٥ - وتؤدي العولمة إلى انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بسرعة في جميع أرجاء العالم. بيد أن الفجوة الرقمية القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال واسعة. وفي نفس الوقت، تتطلب التحديات المتصلة بتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث التسريع بشكل مهم في وتيرة التقدم التكنولوجي وتعزيز نقل التكنولوجيا لإتاحتها لسكان البلدان النامية بتكلفة معقولة^(١٠).

(١٠) تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢: الشراكة العالمية من أجل التنمية - ترجمة الأقوال إلى أفعال (United Nations publication, Sales No. E.12.I.5).

٢٦ - والابتكار في البلدان النامية ليس مسألة توسيع حدود المعارف العالمية. بل يتمثل الابتكار في تيسير استخدام المعارف والتكنولوجيا الجديدة الموجودة في سياق محلي. وهكذا تتمثل أنشطة البحث والتطوير في إيجاد المعرفة ولكن أيضا وربما الأهم، في اكتساب المعرفة وتكييفها ونشرها واستخدامها في السياقات المحلية^(١١).

٢٧ - وأدخل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ولأول مرة قواعد الملكية الفكرية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومنذ ذلك الحين، رفع تعزيز حقوق الملكية الفكرية من تكاليف اقتناء التكنولوجيا، وحد من عمليات نقل التكنولوجيا، وبالتالي أثر سلبا على البلدان النامية. ويشمل الاتفاق ما يسمى بأوجه مرونة تسمح للبلدان النامية باستخدام معايير تتمشى مع الاتفاق بطريقة تمكنها من اتخاذ تدابير لتعزيز التنمية الاقتصادية أو انتهاج سياساتها العامة الذاتية في ميادين محددة مثل الحصول على الأدوية الأساسية. غير أن استخدام البلدان النامية لأوجه المرونة لا يزال محدودا. وعلاوة على ذلك، بدأت البلدان المتقدمة النمو، في الآونة الأخيرة، تدرج شروطا بموجب الاتفاق المذكور أشد صرامة من ذي قبل، في الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية.

٢٨ - وسيتطلب وضع التنمية العالمية في مسار الاستدامة مراعاة البيئة في النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. وسيكون تحقيق التقدم التكنولوجي أساسا في هذا الصدد. ويجب أن تغلب الثورة التكنولوجية الجديدة على مشكلة الاعتماد على الوقود الأحفوري والمواد غير القابلة للتحلل الحيوي، وسيتطلب ذلك التعاون على الصعيد العالمي. وفي الوقت الراهن، تملك البلدان المتقدمة النمو أغلبية التكنولوجيات الجديدة المراعية للبيئة. ويتعين إجراء إصلاحات جوهرية، لتيسير قدرة البلدان النامية على إدراج التنمية التكنولوجية المراعية للبيئة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

المالية الدولية

٢٩ - كان التحرير المالي وإلغاء الضوابط التنظيمية موضع تشجيع متزايد في شتى أنحاء العالم. وكان من المفترض أن يحسّن التحرير المالي تخصيص الموارد الشحيحة وبالتالي تشجيع الاستثمار والنمو. إلا أنه لا توجد أية أدلة واضحة على تسجيل نمو اقتصادي أسرع في

(١١) Carl Dahlmann, "Technology, globalization, and international competitiveness: challenges for developing countries", in *Industrial Development for the 21st century*, David O'Connor and Monica Kjölleström, eds. (New York: United Nations, 2008).

البلدان التي انتهجت التحرير المالي. بل على العكس من ذلك، ارتبط التحرير المالي بمزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة أوجه التفاوت^(١٢).

٣٠ - ويشكل التحكم في تقلبات الاقتصاد الكلي الناجمة عن تحرير الأسواق المالية تحدياً كبيراً لراسمي السياسات في الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وتساهم موجات تدفق رأس المال القصيرة الأجل إلى الداخل، والتي غالباً ما تنطوي في طبيعتها على الكثير من المضاربة وتتجاوز في الكثير من الأحيان قدرة اقتصاد ما على الاستيعاب وتعتد إدارة الاقتصاد الكلي وتنطوي على مخاطر بالنسبة لاستقرار المالي والاقتصادي. وقد تؤدي إلى ارتفاع مفرط في سعر الصرف والتضخم وظهور فقاعات في أسعار الائتمانات والأصول. وأهم من ذلك، هناك خطر حدوث وقف وسحب مفاجئين لرأس المال الدولي نتيجة لتزايد الإحجام عن المجازفة على الصعيد العالمي، مما يساهم في توسيع نطاق الأزمات المالية. وتسبب هذه الظروف قدراً كبيراً من عدم اليقين لدى المستثمرين وتقوّض النمو وجهود التنمية على الأجل الطويل.

٣١ - ويتزع الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية إلى الاستقرار أكثر من أنواع تدفق رأس المال الأخرى. غير أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يزال مركزاً على عدد قليل من المناطق والبلدان. ويوجد نحو ٧٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي في جنوب وشرق آسيا (في الصين والهند أساساً) وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (حيث يستثمر النصف في البرازيل). وعلاوة على ذلك، هناك أدلة متزايدة، في المناطق التي تحظى بنسب كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي، على تزايد "أمولة" هذا الاستثمار، ويعني ذلك وجود قدر أقل من الاستثمار المباشر "المراعي للبيئة"، الذي يخلق قدرات اقتصادية جديدة، ووجود مزيد من الاستثمار في الشركات المالية أو الدين داخل الشركات^(١٣). كذلك، تُصنف عمليات الخصخصة والإندماج والتملك كاستثمار مباشر أجنبي، وإن كانت تمثل في الكثير من الأحيان نقلاً للملكية وليس استثماراً جديداً.

٣٢ - ويواجه راسمو السياسات في العديد من البلدان النامية تزايد المخاطر على الصعيد العالمي بتكديس احتياطات دولية هائلة باعتبار ذلك شكلاً من أشكال "التأمين الذاتي". وفي عام ٢٠١١، يقدر أن البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية الأخرى أضافت

(١٢) Joseph E. Stiglitz and others, *Stability with Growth: Macroeconomics, Liberalization and Development* (New York: Oxford University Press, 2006).

(١٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١١: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.II.D.2).

ما قيمته ١,١ تريليون دولار إضافي من احتياطات العملات الأجنبية ليصل بذلك المجموع إلى نحو ٧ تريليون دولار^(١٤). غير أن من آثار تراكم هذه الاحتياطات تفاقم مظاهر اختلال التوازن في العالم. وعلاوة على ذلك، فإن استراتيجية تكوين الاحتياطات الدولية مكلفة بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما في ما يتعلق بتكاليف الفرص الضائعة بالنسبة للاستثمار المحلي المتخلى عنه. ويجري استثمار حصة كبيرة من الاحتياطات الدولية في السندات المنخفضة العائدات الصادرة عن خزانة الولايات المتحدة، مما يعني تحويل صاف للموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.

٣٣ - ونظرا للتقلبات المرتبطة بالتدفقات الدولية، فإن حشد الموارد المحلية، بما فيها ادخار الأسر المعيشية، يعتبر عموما شكلا أفضل للتمويل، وتشكل إيرادات الضرائب المحلية أهم شكل من أشكال التمويل العام وازدادت أيضا في السنوات الأخيرة أهمية مصادر أخرى، منها التحويلات المالية وعمل المؤسسات الخيرية الخاصة.

٣٤ - ومع ذلك، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل العام الدولي ذات أهمية بالغة، وليس ذلك لسد الثغرات في التمويل المحلي فحسب بل لمواجهة التحديات العالمية أيضا، مثل تغير المناخ. ويؤثر كل من أزمة الديون السيادية الراهنة في أوروبا وتفاوت مستوى الانتعاش في العالم على المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التدفقات الرسمية الأخرى، التي تأثرت من زيادة التقشف المالي. وانخفضت تدفقات المعونة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١١ للمرة الأولى منذ عدة سنوات.

٣٥ - وتؤدي التقلبات الناجمة عن تحرير الأسواق المالية إلى أزمات مالية متكررة وإلى تزايد البطالة وعدم المساواة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بينما تزداد صعوبة التحكم في هذه التقلبات^(١٥). وفي نفس الوقت، هناك حاجة إلى مزيد من التمويل العام القابل للتنبؤ به من أجل التنمية ومواجهة التحديات العالمية الأخرى، مثل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وينبغي التركيز في إصلاحات النظام المالي الدولي على الحد من المخاطر والتقلبات في كل من التدفقات الخاصة والتدفقات الرسمية، مع الحفاظ على الحيز السياسي للبلدان النامية وضمان تمويل كاف للتنمية.

(١٤) حالة وآفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.C.2)، ص ١٥.

ثالثا - إصلاح الحوكمة الاقتصادية على الصعيد العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع

٣٦ - من أجل إصلاح أوجه القصور الرئيسية الموجودة في ترتيبات الحوكمة القائمة في مجالات التجارة والتكنولوجيا والمالية الدولية، يتطلب الأمر الاضطلاع بإصلاحات كبرى من أجل إرساء آليات عالمية للحوكمة الاقتصادية تكون أكثر ملاءمة لإدارة الترابط العالمي والقضاء على التفاوتات المتأصلة في الآليات القائمة. ولا تستهدف الإصلاحات المطلوب النظر فيها مجالات محددة للحوكمة هي التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا والمالية فحسب، بل من المهم أيضا أن تسعى الإصلاحات إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق في جميع هذه المجالات، وإلى الاتساق كذلك مع الأطر الدولية الأخرى، من قبيل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وإلى سد الثغرات في المجالات التي لا توجد بها حاليا أطر متعددة الأطراف، كما في مجال الهجرة الدولية.

إصلاح نظام التجارة الدولية

٣٧ - خلال العقود الماضية، جاء نهج تحرير التجارة في أعقاب نمط يعلي من المسؤوليات المشتركة للبلدان، مع عدم إيلاء القدر الكافي من الاهتمام إلى المسؤوليات المتمايزة للاقتصادات المحدودة بدرجة أكبر في قدراتها على الاندماج في نظام التجارة العالمي بشكل يحقق لها مكاسب. ونظرا للفروق في التنمية الوطنية، لم تتمكن البلدان النامية حتى الآن من تحقيق طموحاتها في كفالة أن يكون لديها حيز للسياسات الإنمائية ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف يرسخ عدم التمييز كمبدأ أساسي.

٣٨ - والمراد من الجولة الحالية من المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية، أو ما يُطلق عليها جولة الدوحة، أن تكون إحدى الوسائل الرئيسية لإحراز تقدم صوب إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر عدالة يقدم المزيد من الفوائد إلى البلدان النامية. إلا أن وجود اختلافات كبرى في الآراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وعلى نحو أكثر تحديدا حول ما يشكل توزيعا عادلا للحقوق والالتزامات ضمن النظام التجاري العالمي، أدى إلى مأزق في المفاوضات^(١٠).

٣٩ - ونتيجة لذلك، لم يجر بعد التنفيذ الفعلي لجدول أعمال إنمائي يتيح للبلدان النامية حيزا خاصا متميزا. وينبغي تحقيق التماسك السياساتي بين السياسات التجارية والسياسات الإنمائية وجدول الأعمال المتعلق بالمناخ.

٤٠ - ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية، يجب عليها الاتجاه نحو التصنيع، وستكون السياسة الصناعية بالتالي جزءا هاما من سياساتها الإنمائية. وتشكل حماية الصناعات الناشئة وتقديم إعانات التصدير، وخطط الائتمان المباشر والقواعد المتعلقة بالمضمون المحلي جميعها مكونات رئيسية لنجاح التنمية في شرق آسيا. وفي حين لا يزال بعض هذه السياسات مجديا، فقد أصبح النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر تقييدا. فعلى سبيل المثال، تُحظر الإعانات المرهونة بأداء الصادرات، بما يحول دون اتباع سياسات تحفيزية تتعلق مباشرة بالقدرة التنافسية على الصعيد الدولي. وسيتمثل أحد الإصلاحات الهامة في معاملة البلدان النامية بشكل متميز من أجل السماح لها باستخدام الإعانات وغيرها من الآليات في دعم صناعات التصدير.

٤١ - وقد أدى التغير في أنماط التجارة والإنتاج على النحو الوارد وصفه أعلاه إلى زيادة القيود على الحيز المتاح لاستراتيجيات التصنيع. ومن أجل تجاوز العلاقات غير المتساوية أساسا بين الشركات الدولية الكبيرة وصغار المنتجين، تحتاج البلدان النامية إلى التعاون من أجل التعامل مع السلوك المانع للمنافسة، وزيادة تنسيق الضرائب، ومراقبة أسعار التحويل بشكل أكثر فعالية. وبدلا من التنافس بين البلدان من خلال الحوافز الضريبية والحد من الضوابط التنظيمية، فإن ما يخدم البلدان بشكل أفضل هو إرساء آليات للتعاون وتبادل المعلومات. وسيؤدي تأمين الرقابة على السلسلة القيمة العالمية والشركات عبر الوطنية إلى سد ثغرة بالغة الأهمية في الحوكمة الدولية^(١٥).

٤٢ - ويجب أن تكون السياسات التجارية والنظام التجاري المتعدد الأطراف متسقة مع السياسات المتعلقة بالمناخ. والتجارة هي أحد الجوانب الهامة من جدول الأعمال المتعلق بالمناخ، نظرا لأن التكنولوجيات والمعارف البيئية تنشأ في البلدان المتقدمة النمو وتنتقل عن طريق تكنولوجيات مجسدة في سلع وخدمات مستوردة، أو استثمار أجنبي مباشر، أو تراخيص. وثمة أيضا مخاطرة بأن تتحول الأهداف المتعلقة بالمناخ إلى نزعة حمائية. وينبغي أن يكون نقل التكنولوجيا من الأولويات بدلا من التدابير البيئية المتصلة بالتجارة. وأوجه المرونة القائمة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية قد تكون غير كافية، وتستحق خيارات كاستثناء قطاعات بالغة الأهمية من براءات الاختراع أو إنشاء مجمع تكنولوجي عالمي لتغير المناخ إيلاء النظر إليها بشكل جدي.

(١٥) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة تنظيم التنمية على النطاق العالمي (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.II.C.1).

إصلاح نظام التكنولوجيا الدولي

٤٣ - هناك حاجة إلى نظام تكنولوجي دولي أكثر مواتاة للتنمية. والأهم من ذلك كله، ستشكل إقامة نظام عالمي لتقاسم التكنولوجيا تتولى زمامه جهات عمومية وشبكات تضم مراكز الأبحاث التكنولوجية الدولية خطوة حاسمة نحو تقاسم التكنولوجيا اللازمة لمكافحة تغير المناخ.

٤٤ - ومنذ عام ١٩٩٢، عقب اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، أحد نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، كانت مقترحات إعادة توجيه النظام التكنولوجي العالمي نحو الانتشار الذي تحدد شكله الأهداف العامة مبررة على أساس القضاء على الفقر والاستدامة البيئية. وقد أنشئت آلية للتكنولوجيا في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في دورته السادسة عشرة، المعقودة في كانكون، المكسيك، تعزيزاً للتعاون الدولي في مجال التكنولوجيا المتصلة بتغير المناخ، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة، أو ريو+٢٠، طلب زعماء دول العالم من منظومة الأمم المتحدة أن تبحث خيارات إقامة آلية لتيسير التكنولوجيا تسهم في سد الثغرة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، مع التركيز بشكل خاص على التكنولوجيات السليمة بيئياً (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٢٧٣). ومن أجل الوفاء بهذا الالتزام، سيتعين إقامة نظام دولي لتقاسم التكنولوجيا، وكما ذكر ذلك، مابين سيتعين توجيه نظام حقوق الملكية الفكرية (الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية) نحو تشجيع الابتكار في التكنولوجيات الخضراء. ويجب أن تكمل نقل التكنولوجيا تدابير في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتوفير ما يكفي من التمويل للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٤٥ - ولا توجد سوى سوابق محدودة لآليات دولية لنشر التكنولوجيا تتولى زمامها جهات حكومية، إلا أن قدرات صنع السياسات العامة على الصعيد الدولي يمكن أن تعتمد على الشبكات الدولية العلمية القائمة من قبيل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ويتيح الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية نموذجاً ناجحاً لنشر التكنولوجيات الزراعية الجديدة بسرعة عن طريق شبكة عالمية وإقليمية من معاهد البحث تدعمها جهات عمومية. وقدم بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون لعام ١٩٨٧^(١٦) بنجاح إطاراً عالمياً للدول ذات السيادة كي تبتعد عن التكنولوجيات الملوثة. وينص البروتوكول، بشكل حاسم، على تقديم دعم خاص للبلدان النامية في إطار تكيف التكنولوجيات الجديدة،

(١٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٢٢، الرقم ٢٦٣٦٩.

بما في ذلك إنشاء مجمع للتمويل تموله البلدان المتقدمة النمو، ولكن تشترك في إدارته البلدان المانحة والبلدان المستفيدة^(١٧).

إصلاح نظام المالية الدولي

٤٦ - سيتعين، من أجل التصدي لتعاضد عدم استقرار الاقتصاد الكلي وتزايد أوجه اللامساواة المرتبطة بتحرير السياسات المالية، إحداث تغييرات في السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي. وسيتعين القيام بإصلاحات للبيان المالي الدولي تكمل أنظمة حساب رأس المال وإدارة المخاطر للقطاعات المالية المحلية بشكل معاكس للدورات الاقتصادية ويلتزم الحيلة على صعيد الاقتصاد الكلي. وأخيراً، سيستمر التمويل العام الدولي في الاضطلاع بدور هام في التصدي للتحديات العالمية.

٤٧ - وقد بدأ راسمو السياسات في الكثير من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية في التوجه لأنظمة حساب رأس المال لمساعدتهم في إدارة تدفقات رأس المال، المتقلبة، إلى الداخل وزيادة حيز السياسات المحلي. وقد لقيت إدارة حساب رأس المال مؤخرًا قبولاً أكبر باعتبارها أحد تدابير السياسات الحساسة. وكان صندوق النقد الدولي، الذي أوصى في التسعينات بعدم استخدام الضوابط على رؤوس الأموال، قد أقر منذ ذلك الحين بأن إدارة تدفقات رؤوس الأموال يمكن أن تسهم في الحد من التقلبات المرتبطة بالتدفقات الدولية في ضوء ظروف معينة^(١٨). وينبغي أن تكون أنظمة حساب رأس المال جزءاً أساسياً من عملية أوسع لإدارة المخاطر للقطاع المالي المحلي بشكل معاكس للدورات الاقتصادية ويلتزم الحيلة على صعيد الاقتصاد الكلي، وينبغي عدم النظر إلى تلك الأنظمة على أنها تختلف بأي حال من الأحوال عن تنظيم المخاطر المحلية. وهذه الأنظمة - التي تشمل كلا من الضوابط المنظمة للأسعار وللكميات، سواء بالنسبة للتدفقات إلى الداخل أو إلى الخارج، بما في ذلك الضرائب، واشتراطات الاحتياطي، والحد الأدنى لفترات الاستثمار، والقيود الكمية المفروضة على أنواع معينة من المعاملات الرأسمالية عبر الحدود - تستهدف بشكل مباشر التدفقات الرأسمالية، في حين تركز أدوات الاقتصاد الكلي على المتغيرات الاقتصادية الإجمالية والإطار التنظيمي المحلي.

(١٧) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١: التحول التكنولوجي الكبير من أجل اقتصاد مرع للبيئة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.11.II.C1)، الفصل السادس.

(١٨) Jonathan D. Ostry and others, "Capital inflows: the role of controls", IMF Staff Position Note, No. 10/04 (Washington, D. C.: International Monetary Fund, 2010).

٤٨ - والترابط القائم بين إفراط الأسواق المالية في المجازفة والاختلالات العالمية وتراكم احتياطات ضخمة من الدولار وتقلبات أسعار السلع الأساسية وتراجع الاستثمارات المنتجة يفسر سبب كون الأزمة المالية العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ شاملة ومتزامنة بعض الشيء في شتى أنحاء العالم. وفي أعقاب الأزمة، اتخذ المجتمع الدولي خطوات لتعزيز النظام المالي العالمي بإصلاحات للضوابط التنظيمية. إلا أن هذه الإصلاحات لا تعالج بشكل كاف المخاطر الموجودة في النظام المالي الدولي، بما في ذلك تأثيرها على البلدان النامية.

٤٩ - وقد أكدت الأزمات التي حدثت مؤخرا على الحاجة إلى تحسين الضوابط التنظيمية والرقابة العامة على النظام المالي. إلا أن جزءا كبيرا من البنيان المالي الدولي لا يزال يعتمد على مؤسسات القطاع الخاص. حيث يتولى المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وهو من القطاع الخاص، تحديد المعايير المحاسبية، وتمول أنشطته أساسا من الشركات المحاسبية العالمية الضخمة. ويُعتمد في التنسيق الدولي لتنظيم سوق الأسهم على مداولات المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وثمة حاجة أيضا إلى تحسين رقابة القطاع الخاص على وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وكما نوقش ذلك في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة تنظيم التنمية على النطاق العالمي^(١٠)، يمكن أن يتمثل أحد الحلول في إنشاء عملية دولية مستقلة للإشراف على الآليات التنظيمية المالية الدولية.

٥٠ - وكما توضح ذلك أزمة الديون السيادية الأوروبية، فإن أحد العناصر الأخرى المفقودة في البنيان المالي الدولي هو إطار لإعادة هيكلة الديون السيادية. وهذا الإطار حاسم في إقامة نظام مالي دولي مستقر. فالنُهج القائمة المخصصة والتجزئية إزاء إعادة هيكلة الديون السيادية في القطاع العام وفي السوق لا تنسم بالكفاءة، كما أنها باهظة التكلفة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وكثيرا ما تجري تسويات بتأخيرات لا داعي لها تؤدي إلى إطالة أمد الضائقة والمشقة الاقتصادية؛ وفي أغلب الأحيان لا تتيح الحلول، سواء بالنسبة للديون الرسمية أو لديون القطاع الخاص، تخفيف الدين بقدر كاف يسمح للبلدان المدينة بـ "بداية جديدة" في عودتها إلى النمو^(١١).

٥١ - وقد أدت الحاجة إلى تمويل عمومي إضافي أكثر قابلية للتنبؤ به - لا سيما من أجل تمويل سبل الاستجابة لتغير المناخ - إلى البحث عن مصادر جديدة وابتكارية للتمويل الدولي العمومي، بحيث يكمل المساعدة التقليدية. ووفقا لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٢^(١٢)، فإنه يمكن جمع نحو ٤٠٠ بليون دولار سنويا من الضرائب الدولية المفروضة على المعاملات المالية ومعاملات النقد الأجنبي، وانبعاثات الكربون، واستخدام

(١٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 12.II.C.1.

حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. وكل خيار من هذه الخيارات مجرد من الناحية التقنية وله وجاهته الاقتصادية، إلا أن استغلال الإمكانيات التي تتيحها هذه الآليات سيتطلب اتفاقاً دولياً وما يلزمه من إرادة سياسية للاستفادة من مصادر التمويل وكفالة تخصيص الإيرادات للتنمية. ويمثل تصميم الآليات الملائمة للحكومة والتخصيص أمراً بالغ الأهمية من أجل التمويل الابتكاري للتمكّن في نهاية المطاف من تلبية الاحتياجات الإنمائية والإسهام في تمويل جدول أعمال التنمية في ما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢ - وإحدى هذه الآليات الابتكارية، وهي زيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة، قد استخدمت خلال الأزمة المالية الأخيرة باعتبارها أداة هامة للتمويل الطارئ من صندوق النقد الدولي. وبينما عززت هذه الجهود التعاونية أثناء الأزمة شبكة الأمان المالي على الصعيد العالمي، فإنه لا تزال بعض المسائل الهامة قائمة في ما يتعلق بمدى كفاية ودعم السيولة الدولي وطبيعة تكوينه.

٥٣ - ويمكن أن تتيح مخصصات حقوق السحب الخاصة المستمرة بديلاً منخفض التكلفة لمراكمة الاحتياطات الدولية، مما يقلل من الحاجة إلى مراكمة الاحتياطي الوقائي^(٢٠). إلا أن هذا يستلزم التعجيل بإصلاح منظومة الحصص لدى صندوق النقد الدولي من أجل إعطاء صوت أكبر للأسواق الناشئة وغيرها من الاقتصادات النامية^(٢١).

٥٤ - ويمكن أيضاً تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية عن طريق التعاون الوثيق مع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل صندوق النقد العربي، ومبادرة شيانغ ماي، ومرافق تحقيق الاستقرار المالي لدى بلدان منطقة اليورو، والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية. وقدم معظم هذه الآليات سيولة في حالات الطوارئ أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة، بالاقتران جزئياً مع برامج صندوق النقد الدولي.

(٢٠) مخصصات حقوق السحب الخاصة هي أيضاً مصدر يمكن الاستعانة به في التمويل الإنمائي نظراً لأن رسم سلك العملة المتصل بوجود طلب إضافي على العملات العالمية يعود إلى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٢: البحث عن تمويل جديد للتنمية، للاطلاع على مناقشة بشأن الاستعانة بحقوق السحب الخاصة من أجل التمويل الإنمائي.

(٢١) هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات نظامية إضافية في نظام الاحتياطي الدولي، على النحو الذي نوقش في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة تنظيم التنمية على النطاق العالمي (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.C.1).

رابعاً - الآثار بالنسبة لمؤسسات الحوكمة العالمية

٥٥ - شهد العالم تغيراً هائلاً منذ وضع النظام الحالي للحوكمة العالمية مع تأسيس الأمم المتحدة وإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. ومع أن نظام الحوكمة لم يظل على حاله، لم تواكب التعديلات زيادة الترابط بين الاقتصادات الوطنية عن طريق التجارة، والمالية، والبيئة، والهجرة الدولية. ودعا توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢٢) إلى تحديث هياكل الحوكمة للمؤسسات العالمية لتصبح أكثر توافقاً مع هيكل الاقتصاد العالمي الذي تغير تغيراً جذرياً، بما يعكس الوزن الأكبر بكثير للبلدان النامية.

٥٦ - ويبين الجزء السابق من هذا التقرير الثغرات الموجودة في البنيان الدولي في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، توجد أوجه قصور كبيرة في التنسيق العالمي لعملية صنع القرار الاقتصادي، بما في ذلك التضارب في جداول الأعمال والقواعد. وتتسم الحوكمة العالمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بأنها نظاماً على درجة عالية من اللامركزية يتكون من منظمات حكومية دولية كثيرة ذات تكوينات وهياكل وأغراض. وتتخذفرادى الهيئات قرارات حاسمة في مجالات خبراتها بما يتمشى مع قواعد الحوكمة الخاصة بكل منها. ورغم وجود فوائد لهذا التخصص، فإن انتشار جداول أعمال المؤسسات القائمة هو مصدر أساس لعدم اتساق النظام. ومن أجل القضاء على الازدواجية الباهظة التكلفة وجداول الأعمال المتضاربة في ما يتصل بالسياسات، هناك حاجة إلى تحديد مهام المؤسسات القائمة بصورة أدق، وإلى أن تعيد هذه المؤسسات تركيز أنشطتها القائمة على الكفاءات الأساسية - وقد بدأت هذه العملية بالفعل، ولكن يتعين تسريعها.

٥٧ - وكانت منظمة التجارة العالمية أول نظام إنفاذ دولي في الشؤون الاقتصادية. فلديها آلية منازعات تعاقب على انتهاك الضوابط الدولية باتخاذ تدابير تجارية. وقد وسعت المفاوضات حول المسائل المتصلة بالتجارة من نطاق جدول أعمال منظمة التجارة العالمية ليشمل وكالات أخرى، ولا سيما في ما يتعلق بالتدفقات المالية. ويعتبر معظم المسائل المتصلة بالتجارة التي شغلت آليات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، في ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية مثلاً، والاستثمار المباشر الأجنبي وتجارة الخدمات، هي مسائل ذات أهمية بالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو. وقد ثبت أن المسائل ذات الصلة بالبلدان النامية أصعب حلاً، كما يتضح ذلك من عدم إحراز تقدم في اختتام جولة مفاوضات الدوحة، التي بدأت

(٢٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7 الفصل الأول، القرار ١، المرفق).

بقصد كفالة حصة أكبر من التجارة للبلدان النامية الفقيرة. كذلك، فإن التكاليف المرتبطة بعملية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية تجعل البلدان الفقيرة في وضع غير موات. وسيساعد اعتماد آلية تعويض من أجل تسوية المنازعات على الحد من أوجه التحيز القائمة في إنفاذ قواعد التجارة المتعددة الأطراف. وسيقتضي الاتساق في الحوكمة العالمية إعادة النظر في نطاق ضوابط منظمة التجارة العالمية وتنفيذها^(٢٣).

٥٨ - ومن أكبر الثغرات في النظام المتعدد الأطراف عدم وجود آليات ملائمة لتنظيم حركة العمال في ما بين البلدان، وحركة الأشخاص النازحين من بلدانهم الأصلية لأسباب مختلفة. ووضعت منظمة العمل الدولية إطار عمل متعدد الأطراف لهجرة اليد العاملة انطلاقاً من نهج قائم على حقوق الإنسان. ويركز إطار العمل المتعدد الأطراف بدرجة أكبر على حقوق المهاجرين، إلا أنه يدعو أيضاً إلى التعاون الدولي لتسهيل الهجرة المؤقتة والدائمة على حد سواء. وإلى أن تتاح ظروف أكثر مواتاة للهجرة الدائمة، ينبغي إدارة تدفقات اليد العاملة المؤقتة من أجل تعزيز الرفاه العالمي وحماية حقوق الإنسان للعمال. ويترتب على الهجرة الدولية قرارات سياسية صعبة في ما يتصل بتوفير فرص للمهاجرين للحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية وإدارة التعديلات الاجتماعية المطلوبة في البلدان المرسلة والمستقبلة على حد سواء. ومن الواضح أن هذا أحد المجالات التي يتعين فيها إرساء آلية أكثر فعالية من أجل تنظيم الهجرة الدولية^(٢٣).

٥٩ - ويمثل ضعف نظام الحوكمة البيئية العالمية ثغرة حاسمة أخرى في الحوكمة العالمية. وفي محاولة لمعالجة هذا الضعف، التزم قادة العالم، في الوثيقة الختامية لمؤتمر "ريو+٢٠" (انظر قرار الجمعية ٢٨٨/٦٦، المرفق) بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال عضوية عالمية وتوفير موارد مالية مستقرة ومتزايدة. وفي الوقت نفسه، سعوا إلى تعزيز الإطار المؤسسي الأشمل للتنمية المستدامة، بطرق منها تأسيس منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى يستوعب عمل لجنة التنمية المستدامة ويعززها. ومن أجل تفعيل هذا القرار، اتفقوا على البدء في عملية حكومية دولية تحت رعاية الجمعية العامة لتحديد شكل المنتدى الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية. ولمعالجة الثغرة التمويلية الحرجة، ستنشأ تحت رعاية الجمعية العامة، عملية حكومية دولية، تهدف إلى اقتراح خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة. وأخيراً، طلبوا من وكالات الأمم المتحدة المعنية تحديد خيارات لوضع آلية تيسير تعزز تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها. ويجب أن تسهم

(٢٣) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة تنظيم التنمية العالمية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.C.1) الفصل الرابع.

هذه العمليات في تحقيق مزيد من الفعالية في حوكمة البيئة والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ولكن التحدي الإضافي هو كفالة الاتساق مع الأنظمة المتعددة الأطراف للتجارة ونقل التكنولوجيا والتمويل.

٦٠ - وتحتاج عمليتا المساءلة والتمثيل في المؤسسات القائمة للحوكمة العالمية إلى إعادة النظر فيها. فكثير من الوكالات القائمة جزء من منظومة الأمم المتحدة؛ إلا أن المساءلة عن سياساتها لا تتجاوز نطاق عضويتها، التي يمكن أن تختلف من وكالة إلى أخرى، ويختلف تمثيل البلدان في هذه المنظمات اختلافا كبيرا، إذ يتراوح بين نظم التجمعات، مثل المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والرتيبات البسيطة المتمثلة في صوت واحد للبلد الواحد، كما هو الحال في منظمة التجارة العالمية وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي حالة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا تزال البلدان النامية ممثلة تمثيلا ناقصا في كليهما بالنظر لوزنها الحالي في الاقتصاد العالمي. ويجري العمل على إجراء الإصلاحات المقترحة مؤخرا (مثل إصلاح نظام الحصص لصالح البلدان النامية بما يقارب ٦ في المائة في صندوق النقد الدولي و ٤,٦ في المائة في البنك الدولي) إلا أن التقدم بطيء ولا يضيف وزنا كافيا للبلدان النامية. فعلى سبيل المثال، ما زالت التحولات المقترحة في قوة تصويت البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجموعة البنك الدولي بعيدة جدا عن المطلوب في توصية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتحديث حوكمة مجموعة البنك الدولي والتي تنص على أن تكون قوة التصويت في البنك الدولي مقسمة بالتساوي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية^(٢٤). وتعد إصلاحات التصويت الصريحة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ذات أهمية حاسمة لأن نظم التجمعات التي يعتمدانها، والتي جرى تعزيزها بنظام الأصوات الأساسية، تجد فيها الاقتصادات الصغرى مصلحة في المؤسسات، ويمكنها أن تصبح نموذجا هاما لغيرهما من المؤسسات الدولية. وكقاعدة عامة، ينبغي أن يكون توزيع التصويت ملائما لغرض المنظمة.

٦١ - وبالإضافة إلى مسائل التمثيل، لا يزال تحقيق قدر أكبر من التعاون في ما بين الوكالات يشكل تحديا. فعدم التنسيق والتعاون يعني أن القرارات المتعلقة بمسائل النمو والمالية والتجارة والعمالة والمسائل الأخرى لا تتسق دائما في ما بينها. وفي الوقت الحاضر، لا توجد وكالة دولية تعنى بشكل منهجي بمسألتَي التماسك والاتساق في عملية وضع القواعد المتعددة الأطراف.

(٢٤) البنك الدولي: تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتحديث حوكمة مجموعة البنك الدولي المعنون "Repowering the World Bank for the 21st Century"، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والمتاح على الموقع www.worldbank.org.

٦٢ - وكان ظهور مجموعة العشرين بوصفها مجموعة نصّبت نفسها بنفسها واختارت نفسها بنفسها ونُظمت للإشراف على الإنعاش والإصلاح الاقتصاديين يثير العديد من التساؤلات حول الدور الذي يؤديه هذا النوع من التجمعات في الحوكمة العالمية. وكثيرا ما يُنظر إلى محدودية العضوية في هذه التجمعات على أنها لازمة للقيام، في الوقت المناسب، باتخاذ القرارات التي يمكن أن تنفذها الأطراف الاقتصادية التي لديها السلطة الفعلية للقيام بذلك. وفي الواقع، ينبغي أن يكون معيار الفعالية في التوصل إلى اتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ هو أحد الأسس التي يقوم عليها الحكم على جميع المجموعات. وبالاستناد إلى هذا المعيار، نجحت مجموعة البلدان العشرين في بعض الجوانب ولكن أخفقت في جوانب أخرى. ومن بين أوجه النجاح الجديرة بالملاحظة زيادة موارد صندوق النقد الدولي.

٦٣ - وفيما يتعلق بمسائل أخرى، لا تزال هناك تساؤلات حول مدى فعالية مجموعة العشرين. فقد صاغت المجموعة أهدافا عامة لتنسيق السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي دون وضع تفاصيل للتنفيذ. وليس هناك ما يضمن أن التصاميم التقنية المتعلقة بالتنظيم المالي الدولي التي طلبتها مجموعة العشرين من مجلس تحقيق الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي ستكون مقبولة لدى جميع أعضاء مجموعة العشرين ولدى الأطراف المتعددة الأطراف ذات تمثيل أوسع للبلدان. ورغم النواقص التي تشوب الهيئات المتعددة الأطراف، الممثلة فإنها الوحيدة التي لديها شرعية. ومع ذلك، يجب تعزيز قدراتها على الإنفاذ لكي تصبح الأعمال المنسقة دوليا أكثر فعالية ومصداقية. وينبغي أن تكون زيادة فعالية الهيئات الدولية الرسمية ذات القدرة على الإنفاذ من الأولويات المشتركة بين جميع البلدان.

٦٤ - ولكفالة عدم تضارب أنشطةفرادى الوكالات واللجان وعدم تداخل صلاحيات بعضها البعض، هناك حاجة أيضا إلى آلية تنسيق، معززة متعددة الأطراف. ويمكن أيضا لهيئة التنسيق هذه أن تعالج حالات عدم وجود مؤسسات دولية. وهناك مجموعة متنوعة من المقترحات المتعلقة بإنشاء هيئة على غرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويركز آخر هذه المقترحات على إنشاء مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي^(٢٥).

دور الأمم المتحدة

٦٥ - منظومة الأمم المتحدة هي المنتدى الرئيسي للحكومات لمناقشة وحل المشاكل الاجتماعية والبيئية العالمية. وهي تؤدي أيضا دورا أساسيا في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

(٢٥) انظر توصيات لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، (A/63/838)، الفقرة ٢٤).

وفي المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المعقود في ٢٠٠٩، عقد زعماء العالم العزم على تعزيز دور الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك دورها التنسيقي (انظر قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق، الفقرة ١٦). واستجابة لذلك، أولت هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية اهتماما كبيرا لمسألة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. ومن التحديات الرئيسية في هذه المناقشة سيكون التوصل إلى اتفاق يعطي الأمم المتحدة الصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بشكل فعال، بما في ذلك الدول الذي يمكن أن تؤديه في التنسيق العالمي في ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وقد ركزت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين مناقشتها العامة على إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية.

٦٦ - واجتمع زعماء العالم، مع الآلاف من المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في الآونة الأخيرة لغرض توجيه المجتمع العالمي إلى كيفية الحد من الفقر، والنهوض بالمساواة الاجتماعية وضمان حماية البيئة. وسلمت الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" بالأهمية البالغة التي يكتسبها تصميم نظام معزز متعدد الأطراف يتسم بالشمولية والشفافية والفعالية ويكون ثمرة إصلاح، لكي يتسنى التصدي على نحو أفضل للتحديات الملحة على الصعيد العالمي التي تطرحها التنمية المستدامة، في الوقت الراهن، واعترفت بعالمية الأمم المتحدة ودورها المحوري، وأعادت تأكيد الالتزام بتشجيع فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة وتعزيزهما. وفي هذا الصدد قررت الدول الأعضاء تأسيس منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى، لمتابعة تنفيذ التنمية المستدامة.

٦٧ - وبالتطلع إلى ما أبعد، بدأت منظومة الأمم المتحدة التحضيرات لمساعدة الدول الأعضاء في مداولاتها في ما يتعلق بملاح خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع أن هناك توافقا للآراء حول ضرورة التركيز بشكل واضح على التنمية البشرية، فإن التحديات الجديدة (أو القضايا الأكثر إلحاحا) ستتطلب استجابات سياساتية متسقة على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني لضمان التنمية المستدامة بطريقة تتفق مع اتفاق ريو + ٢٠ على بدء تحديد أهداف التنمية المستدامة. وتتطلب البصمة البيئية المتزايدة الناجمة عن الأنشطة البشرية، وتزايد أوجه اللامساواة، والتهديدات المستمرة للسلم والأمن، والحقائق الديمغرافية السريعة التنفيذ، تحولات جوهرية في أنماط الإنتاج والاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولهذا، سيكون من الأساسي، تحسين آليات التنسيق المتعددة الأطراف من أجل بناء مستقبل مشترك آمن ومستدام للبشرية. وهنالك حاجة إلى تعزيز الشراكة

العالمية من أجل التنمية بنظم فعالة للمساءلة ومزيد من الوضوح حول الصلاحيات الموكولة لهيئات الأمم المتحدة من أجل الامتثال على نحو فعال لمهمتي الاستعراض والتنسيق.

٦٨ - وتتيح الأمم المتحدة منتدى لمناقشة السياسات واستعراضها، ولبناء توافق الآراء. وقد دعت الجمعية العامة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ إلى مواصلة تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد (انظر قرار الجمعية العامة ١٦/٦٠) وشكل اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٦/٦١ خطوة حاسمة في تعزيز المجلس. ففي ذلك القرار، قررت الجمعية العامة أن تكون الوثيقة الختامية للجزء الرفيع المستوى للاستعراض الوزاري السنوي ينبغي أن يكون إعلانا وزاريا لتوجيه السياسات الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة.

٦٩ - ويؤدي منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يعقد مرة كل سنتين، دورا أساسيا في مساعدة البلدان على التكيف مع تحديات المشهد الإنمائي المتطور. وحيث أن أثر الأزمة الاقتصادية العالمية لا يزال محسوسا، هناك تركيز متزايد على فعالية التنمية ومساهمة التعاون الإنمائي في الحد من الاعتماد على المعونة الطويلة الأجل. وقد تطور منتدى التعاون الإنمائي منذ بدايته في عام ٢٠٠٧، ليصبح منتدى عالميا مفضلا لمناقشة اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي.

٧٠ - وهناك حاجة إلى نظام تنسيق معزز متعدد الأطراف لضمان التناسق بين أنشطة فرادى الوكالات واللجان. ومن شأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة أن يساعد على تيسير آلية التنسيق لتحقيق التماسك في مجالات عمل متخصصة في عالم يزداد ترابطا. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهاز الأمم المتحدة المكلف بتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من عمل. وفي قرارا حديث اعتمد في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن مقترحات لتعزيز المجلس، بما في ذلك أساليب عمله، ليتمكن من أداء وظائفه على نحو فعال^(٢٦). ومن شأن اتخاذ قرار جري لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشكل خطوة نحو تحقيق المزيد من التماسك في النظام العالمي المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات التي تطرحها الاقتصادات والمجتمعات العالمية المعقدة في القرن الحادي والعشرين.

(٢٦) التقرير مطلوب في إطار استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال دورة الجمعية العامة السابعة والستين (E/2012/L.32).

سادسا - الاستنتاجات

٧١ - لقد تغير الاقتصاد العالمي بشكل كبير منذ الدعوة في عام ١٩٧٤ إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ولكن لا تزال الاختلالات في مجالات التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا والمالية الدولية مستمرة. ومن أجل التغلب عليها وتحقيق نظام اقتصادي عالمي يساهم في التنمية المتوازنة ويدير الترابط العالمي على نحو فعال، هناك حاجة إلى إصلاحات.

٧٢ - وينبغي أن يعامل النظام التجاري المتعدد الأطراف البلدان النامية بشكل متميز لإتاحة استخدام الإعانات وغيرها من الآليات لدعم الصناعات التصديرية. ومن المستعجل أيضا أن يكون متسقا مع سياسات المناخ. ونقل التكنولوجيا من الأولويات. وأوجه المرونة القائمة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية قد تكون غير كافية.

٧٣ - وهناك حاجة أعم إلى نظام تكنولوجي دولي أكثر مواتاة للتنمية. وسيكون من الخطوات الحاسمة نحو تقاسم التكنولوجيا اللازمة لدعم التنمية ومكافحة تغير المناخ إقامة نظام عالمي لتقاسم التكنولوجيا تتولى زمامه جهات عمومية وشبكات تضم مراكز الأبحاث التكنولوجية الدولية.

٧٤ - وينبغي أن يتيح النظام المالي الدولي حيزا لراسمي السياسات المحلية لتنفيذ أنظمة حساب رأس المال وإدارة المخاطر لمواجهة التقلبات الدورية. وهناك حاجة أيضا لإصلاح الضوابط التنظيمية على المستوى الدولي لمعالجة الاختلالات العلمية.

٧٥ - وينبغي سد الثغرات في المشهد المؤسسي للحكومة العالمية من أجل تنفيذ خطة العمل الطموحة هذه ومواجهة التحديات العالمية على نحو فعال، ولا سيما في مجالات الإدارة البيئية والهجرة الدولية. فالمؤسسات القائمة بحاجة إلى أن تصبح أكثر عرضة للمساءلة وأكثر تمثيلا، ولا بد من زيادة التنسيق والتعاون بينهما.

٧٦ - وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من عمل من شأنه أن يساعد على زيادة التماسك في مجالات عمل متخصصة لمواجهة التحديات العالمية في عالم يزداد ترابطا.